

# السياسة الشرعية ( مقتبسات ومشتقات من كتب السياسة الشرعية )

د. سعيد هلاوي

## تمهيد

### أولاً: السياسة الشرعية: المصطلح والدلالات

#### 1 - تعريف «السياسة الشرعية» باعتبارها مركباً لفظياً إضافياً.

##### 1 - 1 - تعريف لفظة السياسة لغة واصطلاحاً:

1 - 1 - 1 - السياسة في اللغة لفظٌ عربيٌّ فصيح، وهو مصدر ساس الناس يسوسهم إذا قام على أمورهم بما يصلحها. فيقال يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها، والوالي يسوس رعيته: أي يقوم بتدبير أمورهم، وفي الحديث النبوي: «كان بنو إسرائيل يسوسهم أنبيأؤهم»<sup>1</sup>، أي يتولون أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة. والسوس: الرياسة، فإذا رَأَسَ الناس الشخص عليهم قيل ساسوه وأساسوه، وسوسه القوم: جعلوه يسوسهم، ويقال: سُوِّسَ فلان أمر بني فلان: أي كُفِّلَ بسياستهم. قال ابن دريد (ت 521 هـ): «سُئِلَ القوم أسوسهم سياسة»<sup>2</sup>. وقال الجوهري (ت 595 هـ): «سُئِلَ الرعية سياسةً، و سُوِّسَ الرجل أمور الناس، على ما لم يسم فاعله، إذا مُلِّك أمرهم»<sup>3</sup>. وقال الفيروزآبادي (ت 817 هـ): «وُسِّت الرعية سياسة: أمرتها ونهيتها، وفلان مُجَرَّبٌ قد ساس، و سِيس عليه: أَدَّبَ وأُدِّبَ»<sup>4</sup>. والخلاصة أن لفظة «السياسة» تدل في القواميس اللغوية على التدبير والرياسة والإصلاح والتربية. 1 - 1 - 2 - السياسة في الاصطلاح:

عرفها المقرئ في خطه بقوله: «هي القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح وانتظام الأحوال»، ثم قسمها إلى عادلة وظالمة<sup>5</sup>.

وعرفها قدامة بن جعفر بأنها: «هي التي يُقَوِّم بها الملوك والأئمة رعاياهم الذين ينقادون لهم، ويدخلون تحت طاعتهم إلى الأفعال الحميدة المرضية والطرائق السديدة القوية»<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - صحيح البخاري، حديث: ( 3268 )، صحيح مسلم، حديث ( 1842 )

<sup>2</sup> - جمهرة اللغة، 1 / 179

<sup>3</sup> - الصحاح، 3 / 938، مادة سوس

<sup>4</sup> - القاموس المحيط، ص 710.

<sup>5</sup> - الخطط المقرئية، 2 / 220.

<sup>6</sup> - الخراج وصناعة الكتابة، ص 427.

ويمكن أن نعرفها اليوم بأنها الخطط والتدابير والتصرفات والتشريعات.. التي تتخذها السلطات المختلفة في بلد من البلدان لتدبير الشؤون العامة لذلك البلد داخلياً أو خارجياً.

## 1 - 2 - تعريف كلمة «الشرعية» لغة واصطلاحاً:

### 1 - 2 - 1 - تعريف كلمة «الشرعية» لغة:

«الشرعية» منسوبة إلى الشرع، والشرع لغة له معان عدة منها:

- المعنى الأول: البيان والإظهار، يقال شرع الله كذا، أي جعله طريقاً ومذهباً.
- المعنى الثاني: ورود الماء، يقال شرع الوارد يشرع شرعاً وشروعاً، أي تناول الماء بفيه، وشرعت الدواب في الماء تشرع شرعاً وشروعاً أي دخلت، والشرعية والشرع والمشرعة: المواضع التي ينحدر الماء منها.

### - المعنى الثالث: مشتق من الشارع وهو الطريق المستقيم من المذاهب<sup>7</sup>.

## 1 - 2 - 2 - تعريف الشرعية اصطلاحاً:

المقصود بالشرعية الإسلامية على الاصطلاح المشهور: «هي ما نزل به الوحي على رسول الله ﷺ من الأحكام في الكتاب أو السنة، مما يتعلق بالعقائد أو الوجدانيات وأفعال المكلفين قطعياً كان أو ظنياً»<sup>8</sup>. والشرعية الإسلامية بهذا التعريف، مقصورة على الأحكام المُتَلَقَّاة من الوحي متلوّاً كان وهو القرآن، أو غير متلو وهو السنة، وقد اكتملت في حياة النبي ﷺ، قال الله تعالى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا)<sup>9</sup>. وأما ما جاء بعد ذلك من أحكام فقهية عن الصحابة والتابعين، ومن بعدهم، فلا يسمى شريعة وتشريعاً، على التحقيق، إلا أنه يمكن إطلاق لفظ «التشريع» عليه بالمعنى المجازي، من قبل كونه مستنبطاً من الشريعة القائمة، استمداداً من نصوصها، أو استيحاء من دلالتها وروحها، أو تطبيقاً لقواعدها.

## 2 - تعريف السياسة الشرعية في الاصطلاح العلمي:

مصطلح السياسة الشرعية من المصطلحات التي لم تستعمل للدلالة على أمر واحد، بل مرّ بمدلولات عدّة؛ نتيجة تطوّر مفهومه عند الفقهاء، تبعاً لمعاناة نقله من التطبيق العملي إلى التنظير العلمي، التي استغرقت زمناً لا بأس به، كما هو الشأن في العلوم التي تلي البحث فيها الحاجات المتجدّدة، وتراخي المسائل المستجدّة من حيث الزمن، في القرون الماضية، ونتيجة إطلاقه على أنواع من العلوم عند من كتبوا في غير الأحكام الفقهية؛ فلفظ «السياسة» قد استعمل للدلالة على أكثر من معنى.

<sup>7</sup> - لسان العرب، 8 / 17؛ القاموس المحيط، ص 946

<sup>8</sup> - الموسوعة الكويتية، 32 / 194.

<sup>9</sup> - المائدة / 3.

وقد عرّف الفقهاء -المتقدمون والمتأخرون- السياسة الشرعية بتعريفات كثيرة منها العام، ومنها الخاص، وأضاف إليها عددٌ من الباحثين صياغات جديدة حاولوا فيها ضبط المفهوم.

## 2 - 1 - تعريف السياسة الشرعية عند الفقهاء الأقدمين:

يمكن تصنيف تعريفات الفقهاء القدامى لمصطلح السياسة الشرعية إلى ثلاثة اتجاهات على النحو الآتي:

**الاتجاه الأول:** سلك فيه العلماء مسلك التعميم المطلق في تعريف السياسة الشرعية، بجعلها شاملة لكل أحكام الدين، سواء ما تعلق بالسلطان أم بغيره، وسواء أكان من المسائل القطعية أم الاجتهادية. ومن العلماء الذين سلكوا هذا المسلك في التعريف **الإمام الغزالي**، إذ اعتبر السياسة: «هي الوسائل في استصلاح الخلق وإرشادهم إلى الطريق المستقيم المُنجي في الدنيا والآخرة»، وقد جعلها على مراتب:

- **الأولى:** سياسة الأنبياء، وحكمهم على الخاصة والعامة، ظاهرهم وباطنهم.
- **الثانية:** الخلفاء والملوك، وحكمهم على الخاصة والعامة، ولكن على ظاهرهم دون باطنهم.
- **الثالثة:** العلماء بالله عز وجل وبدينه، وحكمهم على باطن الخاصة فقط.
- **الرابعة:** الوعاظ، وحكمهم على بواطن العوام فقط<sup>10</sup>.

وقد نقل **ابن عابدين** عن القهستاني من الحنفية تعريف الغزالي نفسه، وذكر الرتب ذاتها وإن لم يسمها بهذا الاسم، وذكر أن مثله في الدر المنتقى أيضاً، وعلق على ذلك بقوله: «هذا تعريفٌ للسياسة العامة الصادقة على جميع ما شرعه الله تعالى لعباده من الأحكام الشرعية»<sup>11</sup>. فهُم بهذا التعميم جعلوها شاملة للعبادات والمعاملات، ولما يصدر عن السلطان وغيره، ولما هو متعلق بالدنيا والآخرة، ولما له صفة الإلزام وما ليست له هذه الصفة.

**الاتجاه الثاني:** سلك أصحابه مسلك التعميم النسبي في تعريف السياسة الشرعية، فحصره في الدائرة المتعلقة بتنظيم شؤون الدولة من قبل الإمام، في مختلف قطاعات الحياة السياسية والاقتصادية والقضائية والاجتماعية وغيرها، سواء ورد فيه نص أم لم يرد، فاعتبروا الإجراءات التي يتخذها الإمام بناء على ما يراه من مصلحة فيما لم يرد فيه نص، أو في التحقق من شروط التطبيق فيما ورد فيه نص على ضوء الظروف والملايسات القائمة هي من قبيل السياسة الشرعية.

ومن العلماء الذين سلكوا هذا المسلك في التعريف **ابن نجيم الحنفي**، فقد عرف السياسة بقوله: «هي فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي»<sup>12</sup>.

<sup>10</sup> - إحياء علوم الدين، 1 / 5

- ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الرد المختار شرح تنوير الأبصار، 4 / 15؛ أبو البقاء الكفوي، الكليات، 3 / 31؛ القهستاني شمس الدين محمد، جامع الرموز شرح مختصر الوقاية، 2 / 290.

<sup>12</sup> - البحر الرائق، 5 / 11.

وعرفها **ابن عقيل** بأنها: «ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ﷺ ولا نزل به وحي»<sup>13</sup>.

وعرف **ابن تيمية** السياسة بأنها: «علم بما يدفع المضرة عن الدنيا ويجلب منفعتها»<sup>14</sup>.

وعرفها **النسفي** بأنها: «حياطة الرعية بما يصلحها لطفاً وعنفاً»<sup>15</sup>.

وهذا ما يفهم من كلام **الماوردي** كذلك، أخذاً من تعليقه لشمول صلاحيات وظيفة الأمير إقامة الحدود التي هي من حقوق الله تعالى، كحد الزنا جلدًا أو رجماً، فقد علل ذلك بأنه داخل في قوانين السياسة<sup>16</sup>. ويفهم كذلك من اشتراطه في الإمام أن يكون من ذوي الرأي المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح<sup>17</sup>، وكذلك من تقريره لواجبات الإمام في مباشرته بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الأحوال؛ «لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة»<sup>18</sup>.

وقد أطلق العلماء على هذا النوع من الأحكام عدة اصطلاحات أشهرها مصطلح السياسة الشرعية، بينما سماها **الماوردي** «الأحكام السلطانية»، وكذا القاضي أبو يعلى، وسماها أبو البقاء في كليته «السياسة المدنية»، وكذا فعل التهاني في كشفه.

**الاتجاه الثالث:** سلك هذا الفريق مسلك التخصيص في مفهوم السياسة الشرعية، فحصرها في دائرة القضاء و في دائرة العقوبات التعزيرية على الأخص.

فقد عرفها **الطرابلسي** (علاء الدين أبو الحسن علي بن خليل الطرابلسي الحنفي) بأنها «شرع مغلف»<sup>19</sup>.

وذكر **ابن عابدين** أنها تستعمل فيما فيه زجر وتأديب. واعتبر أن السياسة والتعزير مترادفان، ولذا عطف أحدهما على الآخر لبيان التفسير. والتعزير لا يلزم أن يكون بمقابلة معصية، ولذا يضرب ابن عشر سنين على الصلاة، وكذلك السياسة، كما نفى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - نصر بن الحجاج لافتتان النساء به وإن لم يكن بصنعه<sup>20</sup>.

وعرف **ابن فودي** السياسة الشرعية بقوله: «هي رعي مصالح العباد ودرء المفاسد بالكشف عن المظالم، بآداب تبين الحق، كالحكم بالقرائن من غير إقرار ولا بينة، وأخذ أهل الشر بالتهمة وبتهديد الخصم»<sup>21</sup>.

<sup>13</sup> - ابن القيم، الطرق الحكيمة، ص 17.

<sup>14</sup> - مجموع فتاوى ابن تيمية، 14 / 93.

<sup>15</sup> - طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، ص 332.

<sup>16</sup> - الأحكام السلطانية، ص 221.

<sup>17</sup> - الأحكام السلطانية، ص 6.

<sup>18</sup> - الأحكام السلطانية، ص 16.

<sup>19</sup> - معين الحكم فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، ص 169.

<sup>20</sup> - انظر حاشية ابن عابدين، 4 / 15.

<sup>21</sup> - ابن فودي (عبد الله بن محمد بن فودي)، ضياء السياسات وفتاوى النوازل مما هو من فروع الدين من المسائل، ص 75.

وكذلك يلاحظ أن **ابن فرحون المالكي** يقصر السياسة الشرعية على وسائل الإثبات والعقوبات، فقد خصص القسم الثالث من كتابه «تبصرة الحكام» للقضاء بالسياسة الشرعية، وذكر فيه أمثلة عديدة من العقوبات التعزيرية، واستخراج الحقوق بالطرق السياسية في عصر الرسول ﷺ وعصر الخلفاء الراشدين، ونقل نصوصاً عدة عن المالكية تفيد جواز توصيل القاضي إلى الحق باستعمال القوة والهيبه، والأخذ بالإمارات والدلائل وقرائن الأحوال، وتأديب المبطل في دعواه، وعقد فصلاً «في المسائل السياسية والزواجر الشرعية الواقعة في أبواب الفقه»، وقد ذكر فيه كثيراً من الأحكام الفقهية المتنوعة والمبنية على التعزير<sup>22</sup>.

وكذلك نجد أن **ابن عقيل** و**ابن القيم** من الحنابلة قد سارا في هذا الاتجاه، فقد قال **ابن عقيل**: «للسلطان سلوك السياسة، وهو الحزم عندنا، ولا يخلو من القول فيه إمام، ولا تقف السياسة على ما نطق به الشرع، إذ الخلفاء الراشدون - رضي الله عنهم - قد قتلوا ومثلوا، وحرقوا المصاحف، ونفى عمر بن الخطاب نصر بن الحجاج خوف فتنة النساء، كما مر بنا»<sup>23</sup>. فالسياسة عنده تدور على الحزم مع المخالفين، والعقوبات التعزيرية بحسب المصلحة.

وعرف **ابن القيم** السياسة الشرعية في كتابه الطرق الحكمية بقوله: «هي عدل الله ورسوله ظهر بالأمارات والعلامات»، وقد حذر رحمه الله في هذا الكتاب من سلوك طائفة مسلك التفريط المذموم في الامتناع عن الأخذ بالسياسة، إلا فيما ندر، اكتفاءً بما جاءت به النصوص، وظناً أن فيها منافاةً للقواعد الشرعية. كما حذر من سلوك طائفة أخرى مسلك الإفراط في الأخذ بها، فظنوا أنه يجوز لولي الأمر فرض ما يراه من عقوبة على هواه. ثم قال: «فكلتا الطائفتين أتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسله، وأنزل به كتابه، فإن الله سبحانه وتعالى أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به الأرض والسموات، فإن ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان فثم شرع الله ودينه، فأى طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين»<sup>24</sup>.

ويلاحظ أن الذين حملوا السياسة الشرعية على وسائل الإثبات والعقوبات التعزيرية قسموا السياسة إلى قسمين:

- سياسة ظالمة تحرمها الشريعة؛ لأنها تفتح أبواب المظالم الشنيعة، وتوجب سفك الدماء وأخذ الأموال بغير حق.

- وسياسة عادلة؛ تخرج الحق من الظالم وتدفع المظالم، وتردع أهل الفساد، ويتوصل بها إلى المقاصد الشرعية، وهي التي توجب الشريعة اعتمادها والسير عليها<sup>25</sup> علمها من علمها وجهلها من جهلها، وهي مبنية على أصل مهم هو كمال رسالته ﷺ، وعموم أحكامها بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه العباد في معارفهم وعلومهم

<sup>22</sup> - ابن فرحون، (أبوعبد الله محمد ابن فرحون المالكي)، تبصرة الحكام، 2 / 132 - 187.

<sup>23</sup> - انظر ابن القيم، الطرق الحكمية، ص 17؛ وابن مفلح (محمد بن مفلح المقدسي)، الفروع وتصحيح الفروع، 6 / 115 - 116.

<sup>24</sup> - ابن القيم، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص 18 - 19؛ وإعلام الموقعين، 4 / 372 - 373.

<sup>25</sup> - انظر حاشية ابن عابدين، 4 / 15؛ والطرق الحكمية، ص 5.

وأعمالهم، وأنه ﷺ بما جاء به من أحكام تفصيلية، وقواعد عامة، لم يحوج أمته إلى أحد بعده، وإنما حاجتهم إلى من يبلغهم عنه ما جاء به<sup>26</sup>.

وهذا التقسيم يصدق في الواقع، على السياسة الشرعية بمعناها العام، فما كان منها قائماً على معايير الرحمة والحكمة والمصلحة كان عدلاً مشروعاً، وما خرج عن هذه المعايير كان ظلماً ممنوعاً، وإن ألبست لبوس الشريعة. وفي هذا الصدد يقول ابن القيم: «إن الشريعة مبناه وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل، فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه، وحكمته الدالة عليه، وعلى صدق رسوله ﷺ أتم دلالة وأصدقها»<sup>27</sup>.

## 2 - 2 - السياسة الشرعية عند المعاصرين:

لقد تميز مصطلح السياسة الشرعية عند العلماء المعاصرين باعتباره علماً قائماً بذاته كغيره من علوم الشريعة المختلفة له أدلته ومجالاته وشروطه، وبالتالي كان تعريفهم لمصطلح السياسة الشرعية أكثر وضوحاً من تعريفات الفقهاء الأقدمين. وقد توسع المعاصرون في تعريف السياسة الشرعية، ولم يقصروها على الجنايات أو التعزيرات أو طرق الإثبات، فاعتبروا أن السياسة الشرعية هي ما يصدره الإمام أو مؤسسات الدولة الإسلامية من أحكام لتدبير شؤون الرعية، بحيث تكون متفقة مع روح الشريعة ومقاصدها، نازلة على أصولها الكلية، محققة لأغراضها الاجتماعية، وإن لم يرد في هذه الأحكام والتدابير دليل خاص جزئي يشهد لها بالاعتبار<sup>28</sup>.

ومن أمثلة هذه التعريفات:

تعريف الشيخ **عبد الوهاب خلاف** السياسة الشرعية بقوله: «تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية، بما يكفل تحقيق المصالح ودفع المضار، مما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية، وإن لم يتفق وأقوال الأئمة المجتهدين»<sup>28</sup>.

- تعريف الشيخ **عبد الرحمن تاج** السياسة الشرعية بأنها: «الأحكام التي تنظم بها مرافق الدولة وتدبر شؤون الأمة، مع مراعاة أن تكون متفقة مع روح الشريعة، نازلة على أصولها الكلية، محققة أغراضها الاجتماعية ولو لم يدل عليها شيء من النصوص الجزئية الواردة في الكتاب والسنة»<sup>29</sup>.

- تعريف الدكتور **محمود الصاوي** السياسة الشرعية بأنها: «تدبير شؤون الدولة الإسلامية التي لم يرد بحكمها نص صريح، أو التي من شأنها أن تتغير وتتبدل بما فيه مصلحة الأمة ويتفق مع أحكام الشريعة وأصولها العامة»<sup>30</sup>.

<sup>26</sup> - انظر إعلام الموقعين، 4 / 375.

<sup>27</sup> - إعلام الموقعين، 3 / 3.

<sup>28</sup> - السياسة الشرعية، ص 14.

<sup>29</sup> - عبد الرحمن تاج، السياسة الشرعية والفقہ الإسلامي، مجلة الأزهر، ص 12.

<sup>30</sup> - نظام الدولة في الإسلام، مصر دار الهداية، الطبعة الأولى 1418 - 1998 ص: 39.

- تعريف الدكتور **يوسف القرضاوي** السياسة الشرعية بأنها: «هي ما يراه الإمام أو يصدره من الأحكام والقرارات زجراً عن فسادٍ واقع، أو وقاية من فسادٍ متوقع، أو علاجاً لوضعٍ خاص»<sup>31</sup>.

### خلاصات:

1 - نستخلص من هذه التعريفات المختلفة للسياسة الشرعية: أن عدم دلالة شيء من النصوص الواردة في الكتاب والسنة على أحكام السياسة الشرعية تفصيلاً لا يضر، ولا يمنع من أن نصفاً بوصف السياسة الشرعية، أما الذي يضر، ويمنع من ذلك أن تكون تلك الأحكام مخالفةً مخالفةً حقيقيةً لنص من النصوص التفصيلية، وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، هذه النصوص التفصيلية التي أريد بها تشريع عام للناس في كل زمان، وفي كل مكان.

2 - متى سَلِمَت السياسة الشرعية أو أحكامها من المخالفة للنصوص التفصيلية، وكانت متمشية مع روح الشريعة ومبادئها العامة؛ كانت نظاماً إسلامياً وسياسة شرعية نأخذ بها وبأحكامها. ولذلك يقول ابن عقيل الحنبلي: «السياسية ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ﷺ ولا نزل به وحي». ومن أجل ذلك كان من الخطأ ما يزعم بعض المخالفين من أنه لا سياسة إلا ما نطق به الشرع، فهذا القول فيه غلط وتغليب.

### ثانياً: أصل مشروعية العمل بالسياسة الشرعية

هناك أدلة كثيرة تدل على مشروعية الأخذ بالسياسة الشرعية، وهذه الأدلة متعددة ومتنوعة، ويمكن الاكتفاء بالإشارة إلى أصول هذه الأدلة فيما يلي:

#### 2 - 1 - القرآن الكريم:

ورود آيات متعددة في القرآن الكريم تقرر أحكام القصاص والحدود والتعازير وهي من السياسة الشرعية، فقد وردت آيات القصاص لحفظ النفوس والأطراف، كقوله تعالى: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)، وآيات حد الزنا لحفظ الأنساب في قوله تعالى: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ)، وآيات حد السرقة والحراقة لحفظ الأموال في قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)، وقوله: (إِنَّمَا جِزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافِهِ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ)، وآيات تحريم الخمر لحفظ العقل والذي ثبت حده بالإجماع في قوله تعالى: (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ).

ويضاف إلى هذه الأدلة آيات كثيرة في الأمر بالعدل وتجنب الظلم وأداء الأمانات وغيرها من القيم السياسية التي دعا إليها الإسلام.

<sup>31</sup> - السياسة الشرعية، مكتبة وهبة بمصر، الطبعة الأولى 1419هـ - 1989م، ص 15 وما بعدها

## 2 - 2 - السنة النبوية:

لقد مارس رسول الله ﷺ السياسة العادلة بين رعيته، فأنصف المظلوم، ونصر الضعيف، وأقام العدل، وقام بتدبير شئون الرعية بما يحقق مصالحهم في جميع شئون الحياة والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، فنظم ﷺ شئون السوق فنهى عن الغش والربا، ومنع التسعير والاحتكار، ونظم العلاقات بين أفراد المجتمع الإسلامي، فأخى بين المهاجرين والأنصار وحدد الحقوق والواجبات، وجعل الرعاية، وهي جوهر السياسة، مسؤولية عامة، يتحمل كل فرد في الأمة نصيبه بحسب موقعه وطاقته، فقال ﷺ: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته، وكلكم راع ومسؤول عن رعيته) [رواه البخاري ومسلم]. وكذلك فقد فتح رسول الله ﷺ الفتوح، وأبرم المعاهدات، وعين الولاة والقواد، وأرسل الوفود وراسل الملوك، وقام بتصريف جميع الشئون المتعلقة بإدارة الدولة. فتدل هذه التصرفات بمجمملها على أنه ﷺ قد حَضَّ على القيام بالسياسات الشرعية العادلة التي من شأنها تحقيق مصالح الأمة، ومنع السياسات الفاسدة والظالمة.

## 2 - 3 - الأصول العقلية:

- 1 - إن الحكم بمقتضى السياسة الشرعية تقتضيه حاجات الأمة، خصوصاً مع تغير الزمان والأحوال، ولذلك فإن الحكم الذي يلي حاجة الأمة، ويحقق مصالحها، ولا يتعارض مع الأدلة الشرعية التفصيلية أو مع روح الشريعة وأصولها العامة؛ هو من السياسة الشرعية المتبعة عند معظم الفقهاء.
- 2 - إن أحكام السياسة الشرعية ترجع في جملتها إلى قواعد التيسير ورفع الحرج، ونفي الضرر وسد الذرائع، والحكم بالعدل والمساواة بين الناس والشورى وتحقيق المصالح، وهذه قواعد محكمة دل على اعتبارها الكتاب والسنة بأكثر من نص لكل قاعدة.

## ثالثاً: مقاصد السياسة الشرعية

مقاصد السياسة الشرعية الإسلامية مقاصد سامية، أهمها:

✽ أولاً: إقامة دين الله، وتحقيق العبودية الخالصة له.

✽ ثانياً: إقامة العدل ودفع الظلم عن الناس.

✽ ثالثاً: إصلاح دنيا الناس وعمارة الأرض.

والمأمل لمقاصد قواعد النظام السياسي الإسلامي يجده يدور حول ثلاثة مقاصد رئيسة، هي:



1. درء المفسد.

2. وجلب المصالح.

3. والحث على مكارم الأخلاق.

#### رابعاً: مصادر السياسة الشرعية

مصادر السياسة الشرعية هي المصادر التي تؤخذ منها الأحكام الشرعية، وهي نوعان:

مصادر نصية: كالكتاب والسنة والإجماع.

ومصادر اجتهادية وهي مصادر تعتمد على المصادر النصية يجمعها لفظ الاجتهاد: كالقياس والمصلحة

والاستحسان وسد الذرائع ومقاصد الشريعة على الاختلاف الوارد بين أهل العلم في المصادر الاجتهادية.

فإفادة القرآن الكريم لأحكام السياسة الشرعية يأتي على وجهين:

■ أحكام منطوقة مباشرة.

■ أحكام تدرك بالاجتهاد.

والفرق بين الأمرين أن الأول ينص عليها نصاً والثانية تُدرك بالاجتهاد، ويترتب على ذلك أن الأولى لا اختلاف فيها

بين أهل العلم، بينما الثانية تختمل ما تختمله الموضوعات الاجتهادية بين أهل العلم من الاتفاق أو الاختلاف.

ومما ورد في القرآن من النوع الأول ما جاء من قصة الخضر مع موسى عليهما السلام، حيث قام الخضر بخرق السفينة

التي ركبها مع موسى عليهما السلام، مما قد يعرض ركبها للخطر، ولم يكن قد ظهر من مالكي السفينة شيئاً يستحقون به

هذه المعاملة مما دفع موسى عليه السلام لإنكار ذلك الفعل، وقام الخضر بقتل الغلام من غير أن يظهر منه ما يستوجب قتله

مما دعا موسى عليه السلام لإنكار ذلك، كما قام الخضر بإقامة الجدار الذي وَهَى وكان عُرضة للسقوط في قرية رفض أهلها

أن يضيفوها، وقد كانت هذه التصرفات جميعها قبل معرفة أسبابها تصرفات غير مقبولة بل منكرة وهو ما دفع موسى عليه

السلام للاعتراض على الخضر عليه السلام والإنكار عليه، رغم أن الله تعالى كان قد أخبره أن الخضر على علم لا يعلمه

موسى عليه السلام لكن مخالفة ظاهر هذه التصرفات لما هو معلوم من الشريعة دفعت موسى عليه السلام إلى المبادرة

بالإنكار، وقد بيّن القرآن بعد ذلك السبب في كل تلك التصرفات مما تبين منه حكمة هذه التصرفات وكيف أنها واجهت

حالات بها هو أنسب لها وأصلح، وهذه التصرفات مما ينطبق عليها تعريف السياسة الشرعية وهي سياسة إلهية لأن الخضر لم

يفعلها من تلقاء نفسه وإنما فعلها بأمر الله تعالى له فقد قال لموسى بعدما بين له حكمة تلك التصرفات: (وَمَا فَعَلْتُهُ مِمَّنْ

أَمْرِي) [الكهف من الآية: 82].

قال ابن جرير الطبري رحمه الله في تفسير ذلك: «وما فعلت يا موسى جميع الذي رأيتني فعلته عن رأيي، ومن تلقاء

نفسي، وإنما فعلته عن أمر الله إياي به» (تفسير الطبري [18/ 91]).

ومما يُعَدُّ من السياسة الشرعية الواردة في القرآن بالطريق المباشر ما فعله يوسف عليه السلام من التصرف الذي تمكن به من أخذ أخيه من إخوته حيث لم يكن يمكنه أخذ أخيه في دين الملك في وقته، وقد بيّن الله تعالى أن تلك الطريقة التي اتبعها يوسف كانت مما أُرشد به الله إليها وذلك في قوله تعالى: (كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ) [يوسف من الآية: 76]، فهي بذلك من السياسة الإلهية.

ومن أمثلة ما جاء من باب الاجتهاد في الكتاب مما يدل على أحكام السياسة الشرعية بيان شروط من يتولى أمر المسلمين. فعلى سبيل المثال لا الحصر ما ورد مما يستدل به من اشتراط العلم وسلامة البدن والحواس لمتولي أمر الولاية مع عدم اشتراط امتلاكه لنصاب مالي معين قوله تعالى في قصة ولاية طالوت على بني إسرائيل فعندما: (وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا) [البقرة من الآية: 247]، تعجبوا من ذلك وأنكروه لأنه لم يؤت سعة من المال، وكانوا يظنون أن الملك يتطلب أن يكون الملك حائزاً لمقدرة مالية معينة، فقالوا: (أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ) [البقرة من الآية: 247]، فبين الله لهم تعالى أن المقدرة المالية ليست شرطاً في استحقاق ولاية الأمر ودلهم على الشروط الحقيقية التي ينبغي وجودها فقال: (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِيهِ الْعِلْمَ وَالْجِسْمَ) [البقرة من الآية: 247]؛ أي أن المؤهلات الحقيقية للولاية لا تكمن في المقدرة المالية، وإنما تكمن في سعة العلم التي تمكنه من فهم الأمور على وجهها الصحيح، وسلامة البدن والحواس التي يتمكن بهما من تحقيق مقصود الولاية على وجه لا يشوبه خلل.

والمراد بالسنة ما أثر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير بشرط أن يصل إلينا من طريق تقوم به الحجة وهو أن يكون الحديث صحيحاً أو حسناً حسناً بين علماء الحديث ذلك.

ودلالتها إما دلالةً مباشرة وإما دلالةً بالاجتهاد، فمن الأحاديث التي تبين بعض أحكام السياسة الشرعية بالدلالة المباشرة وهو عدم تولية من يطلب الإمارة فيما رواه أبو موسى الأشعري، قال: دخلت على النبي ﷺ أنا ورجلان من بني عمي، فقال أحد الرجلين: «يا رسول الله، أمّرنا على بعض ما ولّاك الله عز وجل»، وقال الآخر: «مثل ذلك»، فقال: «إنا والله لا نُؤيّي على هذا العمل أحداً سألته، ولا أحداً حرص عليه» (أخرجه مسلم في صحيحه برقم: [1456]، والبخاري في صحيحه برقم: [7149]).

وهذا من الأحكام السياسية المباشرة ومن تم يحق لنا أن نقول عنه أنه سياسة نبوية، ومن ذلك الرحمة بالرحمة وتأجيل ما يمكن تأجيله من الأمور المشروعة تجنباً لنفرة قلوبهم؛ يبين ذلك ما ورد عن الرسول ﷺ أنه قال لعائشة رضي الله عنها: «لولا قومك حديثٌ عهدهم بکفر لنقضت الكعبة، فجعلت لها باين: باب يدخل الناس، وباب يخرجون» (أخرجه البخاري، كتاب العلم، رقم: [1123]، ومسلم، كتاب الحج، رقم: [3371])؛ فالرسول ﷺ نظر في مآل هذا التصرف الصحيح المطلوب، فوجد أن العرب قد ينفرون من ذلك لحداثة عهدهم بالكفر، فكفه هذا المآل عن ذلك التصرف الذي لم يكن فعله واجباً على الفور، ولذلك ترجم عليه البخاري بقوله: «باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في

أشد منه» قال ابن حجر: «وفيه اجتناب ولي الأمر ما يتسرع الناس إلى إنكاره، وما يخشى منه تولد الضرر عليهم في دين أو دنيا» (فتح الباري، [3/ 448]).

ومن الأحكام الاجتهادية في السياسة الشرعية التي دلّت عليها السنة النبوية مسألة استخلاف الإمام لشخص صالح للإمارة يكون بديلاً عنه متى ما شغل منصب الإمامة وذلك بين واضح في تولية أبي بكر رضي الله تعالى عنه الولاية بعد وفاة رسولنا الكريم محمد ﷺ، فقد جاء في الروايات المروية في الصحاح أن الرسول ﷺ قد همّ بكتابة كتاب حمله كثير من أهل العلم على أنه لأبي بكر بالخلافة من بعده ثم تراجع عن ذلك وعلل ذلك بقوله: «يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر». قال البيهقي: «وقد حكى سفيان بن عيينة عن أهل العلم، قيل: إن النبي عليه الصلاة والسلام، أراد أن يكتب استخلاف أبي بكر رضي الله عنه، ثم ترك ذلك اعتماداً على ما علمه من تقدير الله تعالى»، فهم الرسول ﷺ بفعل ذلك دليل على صحته وجوازه لأنه لا يهم إلا بالحق، وتركه لكتابة ذلك لعلمه أن عدم الكتابة لا يترتب عليه شر دل على أن الكتابة والعهد لمن يأتي بعده تابع لمصلحة الأمة من وراء العهد أو تركه.

والمراد بالإجماع اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ على نسبة أمر من الأمور للشريعة، ومن أمثلة ذلك اتفاق الصحابة رضي الله تعالى عنهم -وهو أعلى أنواع الإجماع- على أن ولاية الأمر لا تكون بالغصب ولا بالقهر كما لا تكون بالنص الشرعي على اسم ولي الأمر، وإنما تكون عن طريق الشورى بين المسلمين، وهذا ما دعا عمر رضي الله تعالى عنه في آخر خطبة له عندما أحس بدنو أجله إلى أن يقول: «من بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين، فلا يتابع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا»، أي من بايع امرئاً من غير مشورة من المسلمين، فإنه لا بيعه له، ولا للذي بايعه تغرة أن يقتلا أي محذراً لهما من القتل بتجاوزهما لحق جماعة المسلمين واعتدائهما على حقهم في الاختيار.

ومن أهم المصادر الاجتهادية في التوصل إلى أحكام السياسة الشرعية مراعاة المصلحة بحيث تُحصل المصلحة وتُدرأ المفسدة، وإذا تعارضت مصلحتان بحيث لم يمكن تحصيلهما معاً، قدم تحصيل أعلى المصلحتين ولو أدى ذلك إلى تفويت أدناهما، وإذا تعارضت مفسدتان بحيث لم يمكن درأهما معاً، فإن المفسدة الكبرى تدرأ ولو أدى ذلك للوقوع في المفسدة الصغرى، ومن أمثلة ذلك: ما يفتي به علماء أهل السنة والجماعة من ترك الخروج على أئمة الجور، ففي هذه الحالة مفسدتان: 1. مفسدة الجور والظلم الذي يقع من الوالي الظالم.

2. ومفسدة الخروج وما يترتب عليها من القتال وتهديد وحدة الجماعة.

ولا شك أن المفسدة الثانية أشد، فاحتُملت المفسدة الأولى الأقل ضرراً من أجل ألا تقع المفسدة الثانية الأشد، وبهذا المقياس أجمع أهل العلم على وجوب الخروج على الحاكم لو ارتدّ عن الإسلام لأن مفسدة ردة الحاكم أشد من أي مفسدة قال ابن حجر في حالة ردة الحاكم عن الإسلام: «ينعزل بالكفر إجماعاً فيجب على كل مسلم القيام في ذلك فمن قوي على ذلك فله الثواب ومن داهن فعليه الإثم ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض».

ولهذا المصدر أمثلة كثيرة في تقرير أحكام السياسة الشرعية ولعل فيما تقدم ما يكفي لبيان هذا الأمر.

### خامساً: موضوعات السياسة الشرعية:

إن الموضوعات التي تدخل ضمن السياسة الشرعية تكمن في عدة أمور:

**أولاً:** الوقائع المتعلقة بعلاقة الحاكم بالمحكومين من تحديد سلطة الحاكم، وبيان حقوقه وواجباته، وحقوق الرعية وواجباتها، والسلطات المختلفة في الدولة من تشريعية، وتنفيذية، وقضائية.

فهذه الموضوعات التي تتصل بالنظام السياسي في الإسلام الذي ينظمها هو علم السياسة الشرعية؛ ولذلك نصوص الكتاب والسنة لم تأت كثيرة في موضوع التنظيم السياسي للدولة الإسلامية، وإنما وضعت قواعد عامة ونصوصاً عامة، وتركت بعد ذلك للأمة أن يختاروا القالب الذي يتمشى مع مصالحهم؛ ولذلك بيان علاقة الحاكم بالمحكومين ينبغي أن تخضع للمصالح العامة للدولة الإسلامية، وهذه المصالح العامة إنما ينظمها علم السياسة الشرعية، وكذلك سلطات الحاكم، وحدود هذه السلطات، وحقوق الحاكم على المحكومين، وكذلك حقوق الرعية على الحاكم، والواجبات الملقاة على عاتقه، كل هذه الأمور إنما ينظمها علم السياسة الشرعية، وعندما تركها الإسلام لعلم السياسة الشرعية إنما أراد أن يثبت للناس أن الشريعة الإسلامية مرنة ومتطورة، وهي صالحة للتطبيق لكل زمان ومكان؛ فلنا أن نقيم الحكم في الإسلام، لكن الصفة التي يتم بها ذلك، كل ذلك تركه الإسلام.

**ثانياً:** الوقائع المتعلقة بعلاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدولة الأخرى في حالة السلم وفي حالة الحرب، هذا ما يطلق عليه: النظام الدولي في الإسلام، والنظام الدولي في الإسلام المبني على علاقة المسلمين بغيرهم، والتي تُبنى على أن أساس هذه العلاقة إنما هو يقوم على مبدأ المعاملة بالمثل، وأن الأساس في معاملة الدولة الإسلامية لغيرها من الدول الأخرى إنما هو السلام وليس الحرب، وأن الدولة الإسلامية لا تلجأ إلى الحرب إلا في حالات الضرورة، كما في حالات الدفاع عن نفسها، وغير ذلك، كل ذلك وضح تماماً في مادة تسمى: النظام الدولي في الإسلام، بينت الأساس: أساس علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول الأخرى، وهي أن هذه العلاقة قائمة على السلام، وأيضاً بينت إذا حدث حرب، وكانت هناك ضرورة في دخول المسلمين في حرب؛ فتدخلت السياسية الشرعية في بيان كيف يعامل المسلمون غيرهم في حالة الحرب، كيفية معاملة الأسرى، إلى غير ذلك من الأمور التي تتصل بالأمور الحربية، وكل هذا تنظمه قواعد السياسة الشرعية؛ لأن علم السياسة الشرعية قائم على تحقيق المصلحة العامة للأمة الإسلامية.

وما دام المراد من ذلك تحقيق المصلحة العامة؛ فينبغي علينا أن ننظر إلى الواقع، وكيف يعاملنا الأعداء، وينبغي علينا أن نعاملهم بمثل ما يعاملوننا به، وهذا تطبيقاً لمبدأ المساواة في العلاقات الدولية، هذا القانون في النظام الدولي في الإسلام يقابله في القانون الوضعي قانون يسمى: القانون الدولي.

**ثالثاً: الوقائع المتعلقة بالضرائب وجباية الأموال، من ضرائب، ومن زكاة، ومن خراج، ومن عشور، كل ذلك نظمه علم السياسة الشرعية، وأيضاً كذلك موارد الدولة ومصارفها العامة، ونظام بيت المال، هذا هو الذي يختص به علم السياسة الشرعية، وهذا ما يشمله قانون يسمى: النظام المالي في الإسلام، فالنظام المالي في الإسلام إنما يعتمد في أساسه على السياسة الشرعية؛ لأنه كما قلنا: النظام المالي، وكل نظام ينبغي أن يراود منه أو يكون الهدف منه إنما هو تحقيق مصلحة المسلمين؛ ولذلك يترك لعلم السياسة الشرعية.**

**رابعاً: الوقائع المتعلقة بتداول المال، وكيفية تنظيم استثمار هذا المال، وهذا ما يشمله مادة النظام الاقتصادي في الإسلام، بيّن ذلك الفقهاء وتحدثوا عن النظام الاقتصادي في الإسلام، وكيفية استثمار هذا المال عن طريق المضاربة الإسلامية، وغير ذلك من الوسائل المختلفة من طريق المزارعة والمساواة، إلى غير ذلك مما هو موجود بكثرة في كتب الفقهاء، والذي يتحدث عن النظام الاقتصادي في الإسلام، هذا النظام الاقتصادي في الإسلام هو ما يقابل مادة تسمى: علم الاقتصاد في النظم الوضعية.**

**خامساً: الوقائع المتعلقة بالنظم القضائية، وطرق القضاء، وبيان، وسائل الإثبات كل ذلك يضمه، أو يحتويه علم السياسة الشرعية؛ لأن هذه الأمور إنما تخضع لحال المجتمع، وتطور المجتمع، وواقع المجتمع؛ ولذلك دخل في علم السياسة الشرعية نظم القضاء، وطرق القضاء، والقضاء المخصص، وغير المخصص، وأنواع القضاء، وبيان وسائل الإثبات من الإقرار، ومن الشهادة، ومن القسامة في باب القتل، إلى غير ذلك من الوسائل المختلفة التي تضمن حقوق الناس، وليس فيها إضرار بأحد من الناس، هذا النظام القضائي بيّنه فقهاء المسلمين بياناً شافياً، وكان قائماً في تنظيمه على علم السياسة الشرعية، هذا النظام القضائي في الإسلام يقابله في النظم الوضعية قانون يسمى قانون المرافعات المدنية والتجارية في النظم الوضعية، هذا إذا كان قانون المرافعات المدنية والتجارية موجود في القوانين الوضعية؛ فقد سبقه فقهاء المسلمين بأزمان كثيرة، وبفترة كثيرة، ونظم في الإسلام تنظيمًا دقيقًا، بل إن القانون الوضعي الذي ينظم هذه المرافعات المدنية والتجارية قد تأثر بتنظيم المسلمين بهذه الوسائل.**

وهذه الموضوعات الخاصة بموضوع القضاء قد تناولها فقهاؤنا القدامى على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم ضمن أبواب الفقه العام، لكن وجدنا بعض الفقهاء يتناولونها باستقلال؛ حيث وجدنا تخصصاً أكثر في هذا الأمر، ووجدنا من

الفقهاء القدامى من اختص أو من ركز على هذا الموضوع، وألف فيه كتباً كثيرة؛ ولذلك وجدنا من الكتب المتخصصة في موضوع القضاء، وتنظيم القضاء، ووسائل الإثبات، منها مثلاً: كتاب (الأحكام السلطانية) **للماوردي الشافعي**، هذا الكتاب يبيّن فيه الكثير من الأحكام التي تخص، أو تبين التنظيم القضائي في الدولة الإسلامية، بل يبيّن فيه السلطات الثلاث في الدولة الإسلامية: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، وكذلك أيضاً تناول فيه الإدارة في الإسلام، ونظام الإدارة في الإسلام بينه بياناً شافياً، وتحدث فيه عن الوزارة؛ وزارة التفويض، ووزارة التنفيذ.

وكذلك هناك كتاب يسمّى (الأحكام السلطانية) **لأبي يعلى الحنبلي**، أيضاً تحدث فيه عن القضاء، وتحدث فيه عن السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية باستفاضة، وكذلك كتاب (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) **لابن تيمية الحنبلي** المعروف، تحدث في هذه السياسة الشرعية عن القواعد العامة التي ينبغي أن تسير عليه أو يسير عليها حكام المسلمين، سواء في حكمهم للناس، أو في توظيفهم للعمال، ويبيّن أن السياسة الشرعية الحكيمة هي التي تراعي مصالح الناس في كل جوانب حياتهم.

كل هذه أمور نتحدث في السياسة الشرعية على وجه العموم، وتحدث في الموضوعات التي يشملها علم السياسة الشرعية.

نستخلص مما سبق: أن السياسة الشرعية غايتها الوصول إلى تدبير شؤون الدولة الإسلامية بتنظيم من دينها، والإبانة عن كفاية الإسلام بالسياسة العادلة، وتقبله رعاية مصالح الناس في مختلف العصور والبلدان، ومسايرة التطورات الاجتماعية في كل حالٍ وزمان على وجه يتفق مع المبادئ العامة الإسلامية، وهذا معنى أننا لا يمكن أن نستغني عن السياسة الشرعية، فالسياسة الشرعية إنما تمثل التطور في حياة الأمة الإسلامية، وهي التي تبين بوضوح، وتؤكد بالدليل أن الشريعة الإسلامية صالحة للتطور، وهي صالحة للتطبيق في كل زمانٍ وفي كل مكان، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

## سادساً: الهدى النبوي ومسالك الخلفاء الراشدين في السياسة الشرعية.

### يراجع كتاب الدكتور القرضاوي في السياسة الشرعية

## سابعاً: مناهج التأليف في السياسة الشرعية عند القدامى والمعاصرين.

تنوعت مناهج الفقهاء والمؤلفين في السياسة الشرعية ومسائلها وموضوعاتها، بحسب تنوع البيئات الحضارية التي عاشوا فيها وزوايا النظر التي تناولوا من خلالها المسائل العلمية لهذا الحقل المعرفي الذي تشبّك فيه كثيراً الجوانب النظرية بالتطبيق وبالواقع، والتدافع الواقع بين الإصلاح والفساد. وفي ما يلي عرّض لأهم المناهج التأليفية في السياسة الشرعية، مع ذكر لخصائص كل منهج وأمثلة منه.

## 1 - منهج الأحكام السلطانية:

تمثل كُتُبُ الأحكام السلطانية الأساس لفهم الفقه السياسي في الإسلام، فقد عرض الفقهاء في الأحكام السلطانية مؤسسات الدولة، وأنواع السلطات والولايات، مع عرض لأحكام رئاسة الدولة الإسلامية، وقد فصل الفقهاء الأحكام الفقهية المتعلقة بالسلطان والشروط التي يجب أن تتوفر فيه، لذلك أطلقوا عليها الأحكام السلطانية؛ لأنها تتعلق بالسلطان في الدولة الإسلامية.

### 1 - 1 - من مؤلفات الفقهاء في الأحكام السلطانية:

- الأحكام السلطانية والولايات الدينية<sup>32</sup> تأليف: الإمام أبو الحسن علي بن محمد الماوردي (364 - 450 هـ).
- الأحكام السلطانية، تأليف: الإمام أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (380 - 458 هـ).
- تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تأليف الإمام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (635 - 733 هـ).

### 1 - 2 - خصائص مؤلفات الأحكام السلطانية: تتميز المؤلفات في الأحكام السلطانية في التراث السياسي الإسلامي

بالخصائص الآتية:

- **أولاً:** تعرض لأحكام الدولة الإسلامية معتمدة في ذلك على مصدر الشريعة الإسلامية كتاب الله وسنة رسوله.
- **ثانياً:** تعرض لمؤسسات الدولة الإسلامية، مع بيان أقوال الفقهاء والمذاهب الفقهية، وذكر الأدلة الشرعية المعتبرة عند الفقهاء من الإجماع والقياس.
- **ثالثاً:** تعرض لأنواع السلطات في الدولة والولايات، مع الإشارة إلى مقاصد الشريعة الإسلامية من الولايات ووجوب مراعاة مقصد الشرع في الولايات، سواء رئاسة الدولة الخلافة أو الوزارة، أو ولاية القضاء وولاية المظالم أو الفتوى أو ولاية الجند، مع بيان الشروط المعتبرة في هذه الولايات وأقوال الفقهاء في هذه الشروط.
- **رابعاً:** في كتب الأحكام السلطانية بحث للموارد المالية للدولة الإسلامية وبيان مصارفها وطريقة توزيعها.
- **خامساً:** تتعرض كتب الأحكام السلطانية لأحكام الجرائم وبيان العقوبات المستحقة وأحكام الحسبة لأهمية هذه المباحث في المحافظة على النظام العام للدولة الإسلامية.
- **سادساً:** تخلو كتب الأحكام السلطانية من أسلوب الوعظ الذي يكثر في كتب التراث السياسي.
- **سابعاً:** أصالة أسلوب كتب الأحكام السلطانية وعدم تأثرها بالثقافات الأخرى. يقول د. فؤاد عبد المنعم: «أنها لا تمزج بين التراث الإسلامي وغيره من ثقافات غير المسلمين من تراث اليونان والفرس والهند على غرار المؤلفات في الأدب الإسلامي»<sup>33</sup>.

<sup>32</sup> - طبع في دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تحقيق؛ وطبع بتحقيق د. خالد رشيد الجميلي، بغداد سنة 1409 هـ؛ وطبع بتحقيق د. أحمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت سنة 1409 هـ.

<sup>33</sup> - شيخ الإسلام ابن تيمية والولاية السياسية الكبرى في الإسلام، ص 52.

## 2 - منهج الإصلاح السياسي:

من كتب التراث السياسي الإسلامي كتب تناولت جانب الإصلاح السياسي والإداري في الدولة الإسلامية، من خلال تدبير أمور الحكم والإدارة على أساس الشريعة الإسلامية، وإصلاح موارد ومصارف الدولة، وبيان مصادر الأموال التي تتفق مع نصوص الشريعة الإسلامية الكتاب والسنة، وبيان ما يعارض ذلك مع إصلاح الجهاز الإداري للدولة بتولية الأهل في كل ولاية، ومحاربة الفساد بتطبيق العقوبات الشرعية، والتأكيد على أهمية الشورى في اتخاذ القرار الأنسب، إذا لم يرد في ذلك دليل من الشرع.

### 2 - 1 - نماذج لمؤلفات الإصلاح السياسي

- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية لابن تيمية.
- حسن السلوك الحافظ دولة الملوك، تأليف: الإمام محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصل (699 - 774 هـ).

### 2 - 2 - خصائص مؤلفات الإصلاح السياسي

- أولاً: الأصل في تدبير أمور الحكم والإدارة في كتب الإصلاح السياسي؛ السياسة الشرعية المعتمدة على نصوص الكتاب والسنة.
- ثانياً: إيضاح أن جماع السياسة العادلة يقوم على أداء الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل.
- ثالثاً: التأكيد على أن السياسة الشرعية تقتضي إصلاح الإدارة في الدولة الإسلامية، باستعمال الأهل في كل موضع ويختار الأهل فالأهل في كل منصب.
- رابعاً: الإشارة إلى أهمية مراعاة المقاصد في كل ولاية واختيار الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق المقاصد المشروعة.
- خامساً: التأكيد على اعتبار المصلحة الشرعية، وذلك بتحصيل المصالح وتكميلها وإبطال المفسدات وتقليلها، وعند التعارض تحصل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما، ودفع أعظم المفسدتين مع احتمال أدناهما.
- سادساً: بيان أن المقصود من الولاية والسلطة السياسية في الإسلام أن تكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين لله تعالى.

### 3 - منهج السياسة القضائية:

من أهم ما يحتاج إليه الولاة والحكام في إدارة الدولة الأمن للمجتمع واستقرار النظام العام، وذلك عن طريق محاربة الفساد وأسبابه، لذلك نجد الفقهاء توسعوا في بيان الطرق التي يسلكها الولاة والقضاة في محاربة الفساد، والقضاء على الجريمة، وغلق باب التحايل على القضاء. وقد أوضح الفقهاء أن من السياسة الشرعية تغليظ العقوبة في من عُرف بالفساد،



وتوسعوا في ذكر أنواع العقوبات التي يجوز للقضاة الحكم بها، بل إننا نجد بعض الفقهاء قصر مدلول السياسة الشرعية على هذا المدلول لأهميته.

### 3 - 1 - نماذج لمؤلفات السياسة القضائية:

- الطرق الحكمية في السياسة الشرعي، تأليف: الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (691-751هـ).
- المقدمة السلطانية في السياسة الشرعية، تأليف: الشيخ طوغان شيخ المحمدي الحنفي الأشرفي (المتوفى سنة 881هـ).
- السياسة الشرعية. تأليف: إبراهيم بن يحيى خليفة المشهور بددة أفندي (المتوفى سنة 973هـ).

### 3 - 2 - خصائص مؤلفات السياسة القضائية:

أولاً: ذكر الأدلة من الكتاب والسنة على مشروعية السياسة العادلة التي تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيراً من المظالم وتردع أهل الفساد ويتوصل بها إلى مقاصد الشرع.

ثانياً: التحذير من إهمال العمل بالسياسة الشرعية الذي يؤدي إلى تعطيل الحدود ويعين أهل الفساد.

ثالثاً: التأكيد على أن الإفراط في السياسة بدون قيود الشرع يؤدي إلى التعدي على حدود الله والخروج عن قانون الشرع إلى أنواع من الظلم والبدع في السياسة.

رابعاً: بيان وتوضيح المسلك الحق الذي يجمع بين السياسة والشرع، مع بيان أن السياسة العادلة جزء من أجزاء الشرع.

خامساً: تتفق كتب هذا المنهج على ذكر أمثلة كثيرة من عمل الخلفاء والسلف بالسياسة الشرعية خاصة في مجال القضاء.

سادساً: باستقراء كتب السياسة القضائية والعقوبات التعزيرية نجد التأكيد على أن التوسعة على الحكام في أحكام السياسة الشرعية، وخاصة في القضاء لا تعتبر مخالفة للشرع، بل تشهد الأدلة الشرعية والقواعد الشرعية على ذلك، منها أن الفساد قد كثر وانتشر بخلاف العصر الأول ومقتضى ذلك اختلاف الأحكام بحيث لا تخرج عن الشرع بالكلية .

سابعاً: بيان أن عموم الولاية وخصوصها وما يستفيد المتولي بالولاية يُتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف، وليس لذلك حد في الشرع .

ثامناً: التأكيد على أن الحاكم والقاضي يحتاج إلى نوعين من الفقه فقه في أحكام الحوادث، وفقه في الواقع وأحوال الناس.

تاسعاً: بيان أن مقاصد الشريعة من البينة بيان الحق وإظهاره مما يوسع للقضاة طرائق الحكم والإثبات.

عاشراً: التأكيد بذكر الأدلة من الكتاب والسنة على أن السياسة الشرعية تدل على العمل بالقرائن والأمارات ودلائل الأحوال في أحكام القضاء.

**إحدى عشر:** بيان أن مقاصد الشريعة إقامة العدل بين العباد فأى طريق استخرج العدل فثم شرع الله ودينه.

#### 4 - منهج دراسة النوازل في السياسة الشرعية

##### 4 - 1 - نموذج لمؤلف في دراسة النوازل في السياسة الشرعية:

نتيجة للضعف السياسي الذي مر بالعالم الإسلامي في القرن الرابع والخامس الهجريين نزلت بالأمة الإسلامية نوازل في السياسة أثارت العلماء والفقهاء إلى التأليف فيها والفتوى، بل ذهب بعض العلماء إلى تقدير وقوع بعض النوازل المتعلقة بالسياسة والإمامة العظمى. ومن الذين بحثوا في هذه النوازل **إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني** (419-478هـ) الذي صنف «**غياث الأمم في التياث الظلم**» المشهور بـ «الغياثي» نسبة إلى غياث الدولة الذي صنف له **إمام الحرمين** كتابه وهو الوزير نظام الملك الحسن بن علي الطوسي (408-485هـ).

##### 4 - 2 - خصائص منهج الجويني في دراسة النوازل في السياسة الشرعية:

**أولاً:** يتميز منهج **إمام الحرمين الجويني** في كتابه **غياث الأمم** بافتراض نوازل فقهية في السياسة الشرعية، ثم عرض هذه النوازل على الشريعة الإسلامية. ومن هذه النوازل التي افترض وقوعها قوله «الركن الثاني في تقدير خلو الزمان عن الأئمة وولاة الأمة، والركن الثالث في تقدير انقراض حملة الشريعة».

**ثانياً:** التأكيد على أن خطاب الشارع يستوي فيه الإمام والرعية يقول رحمه الله: «المسلمون هم المخاطبون والإمام في التزام أحكام الإسلام كواحد من الأنام، ولكن مستتاب في تنفيذ الأحكام».

**ثالثاً:** التأكيد على الرجوع في الوقائع والنوازل إلى حكم الشريعة سواء عند وجود والي للمسلمين أو عند عدم وجوده.

**رابعاً:** من خصائص منهج الجويني في كتابه **غياث الأمم** الإشارة إلى مقاصد الشريعة الكلية وربط الأحكام الفقهية

بها.

**خامساً:** التأكيد على التمييز بين المقطوع والمظنون في الأحكام.

**سادساً:** يتميز منهج **إمام الحرمين الجويني** عند تناوله لبعض الأحكام الفقهية بأنه يربط الفروع الفقهية بالضوابط والقواعد، ثم يعرض للمقاصد العامة للشريعة.

**سابعاً:** التأكيد على منزلة العلماء في حفظ الدين ووجوب الرجوع إليهم.

#### 5 - منهج نصائح الملوك

من مناهج الفقهاء في التأليف في التراث السياسي في الإسلام، منهج يهدف إلى وعظ الملوك والحكام والولاة، عن طريق ذكر النصائح والأخبار والحكم والأمثال في فضائل الأخلاق التي يستقيم بها الملك وتصلح بها حال الرعية، كما يتعرض الفقهاء في كتب النصائح إلى بيان خطر الأخلاق المذمومة وأثرها في زوال الملك وضعفه، ويذكر الفقهاء في هذه

الكتب ما يجب أن يتصف به أعوان السلطان من الوزراء والقواد، كما يذكر الإحسان إلى الجند وفرض الأرزاق لهم وكيفية جباية الأموال، وحسن التدبير في الحروب ومكايدها.

#### 5 - 1 :- نماذج لمؤلفات نصائح الملوك:

ومن أمثلة مؤلفات الفقهاء في نصائح الملوك ما يلي.

- سراج الملووك، تأليف: الإمام أبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي المالكي (451-520هـ).
- كتاب المنهج المملوك في سياسة الملوك، (تأليف: عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر الشيزري (589هـ).
- كتاب الشهب اللامعة في السياسة النافعة، تأليف: العلامة أبو القاسم عبد الله بن يوسف بن رضوان المالقي المتوفى سنة (783هـ).

#### 5 - 2 - خصائص مؤلفات نصائح الملوك

أولاً: ربط الجانب الأخلاقي والقيم الأخلاقية بالعمل السياسي وشؤون الحكم، والتأكيد على أن القيم الأخلاقية سبب في استقرار الملك وصالح الرعية.

ثانياً: ذكر بعض الحوادث التاريخية والتجارب الشخصية وعرضها على وجه الإصلاح، حتى لا يقع الملك والحاكم فيما وقع فيه غيره.

ثالثاً: يكثر في كتب نصائح الملوك ومرايا الأمراء ذكر مقاصد الأخلاق والعلل التي من أجلها احتاج الحاكم إلى هذا الخلق.

رابعاً: الغالب في كتب نصائح الملوك والأمراء أنها صُنِّفَتْ من أجل أحد الخلفاء أو الملوك أو الأمراء، لذلك نجد في مؤلفات نصائح الملوك أو الأمراء التأكيد على بيان الغرض من التأليف والنصح هو استمرار السلطان أو الأمير في حكمه واستقراره، لكن هذا الأمر لم يؤثر في مضمون كتب النصائح عند الفقهاء.

خامساً: من الملاحظ في كتب الملوك النقول عن ملوك الهند والفرس والروم وغيرهم وذكر سيرهم والاستشهاد بأقوال حكمائهم، لكن الفقهاء لم يذكروا في كتبهم في الغالب إلا ما وافق الشريعة من الأمر بالعدل وحسن السياسة.

سادساً: من أهداف كتب نصائح الملوك الاهتمام بالجانب التربوي لمن يطلع على كتبهم سواء كان من الأمراء والولاة أو من غيرهم.

سابعاً: من أهداف كتب نصائح الملوك، إقناع الحاكم والأمراء بأهمية آراء العلماء في سير أمور الدولة، والحث على سماع نصائحهم، وبيان أهمية المشاورة والنصيحة في ثبات الحكم.

## 6 - منهج دراسة أصول وأدلة السياسة الشرعية

من مناهج الفقهاء في التأليف في السياسة ذكر الأدلة والأصول التي تدل على العمل بالسياسة الشرعية لاستنباط الأحكام التي تدبر بها شؤون الأمة في الوقائع التي لم ينص على حكمها، أو التي تتغير تبعاً لتغير الأزمنة والأمكنة والمجتمعات.

واستنباط أحكام السياسة الشرعية يقوم على أسس وقواعد.

### 6 - 1 - نماذج لمؤلفات أصول وأدلة السياسة الشرعية

- السياسة الشرعية والفقهاء الإسلامي تأليف: شيخ الأزهر عبد الرحمن تاج توفي سنة (1395هـ).
- المدخل إلى السياسة الشرعية تأليف: الشيخ عبد العال أحمد عطوة.

### 6 - 2 - خصائص مؤلفات أصول وأدلة السياسة الشرعية

**أولاً:** أفراد أسس وشروط العمل بالسياسة الشرعية، مع بيان طرق استنباط أحكام السياسة الشرعية.

**ثانياً:** التأكيد على حجية العمل بالسياسة الشرعية واعتبار العمل بها.

**ثالثاً:** في مؤلفات هذا المنهج توضيح مدلول السياسة الشرعية عند العلماء، وذكر اتجاهاتهم في تعريف السياسة الشرعية، مع بيان ما يترجح من مدلول السياسة الشرعية بناء على مجالات السياسة الشرعية.

**رابعاً:** من خصائص هذا المنهج التأكيد على الفرق بين السياسة الشرعية والسياسة الوضعية وبيان أمثلة ذلك.

**خامساً:** بيان أحكام الرسول وتصرفاته السياسية، مع بيان أمثلة لاجتهادات الخلفاء الراشدين من الناحية السياسية.

**سادساً:** التأكيد على وفاء الإسلام بفقهاء وسياسته بمصالح الناس في كل مكان وزمان .

## 7 - منهج علم الاجتماع السياسي

من مناهج الفقهاء في التأليف في التراث السياسي مؤلفات تناولت ظاهرة الاجتماع الإنساني، وما ينشأ عن ذلك الاجتماع من الملك والدول واتجاهات يتخذها أفراد المجتمع أساساً لتنظيم شؤونهم. فتناولت هذه المؤلفات دراسة السلطة التي يعتمد عليها الحاكم والمبادئ التي يستند إليها في الحكم. ويتم في هذا المنهج تحليل الظواهر الاجتماعية تحليلاً يؤدي إلى الكشف عن طبيعتها والقوانين التي تخضع لها.

### 7 - 1 - نماذج لمؤلفات علم الاجتماع السياسي

- مقدمة عبد الرحمن بن خلدون (808-732هـ).
- بدائع السلك في طبائع الملك (تأليف: الإمام أبو عبد الله محمد بن الأزرقي الأندلسي (832-896هـ).

### 7 - 2 - خصائص مؤلفات علم الاجتماع السياسي

**أولاً:** من أهم خصائص هذا المنهج الاعتراف بظاهرة الاجتماع الإنساني وما ينشأ عن ذلك الاجتماع من الملك والدول..

**ثانياً:** من خصائص هذا المنهج تحليل ظواهر الاجتماع السياسي تحليلاً يؤدي إلى استخلاص قواعد عامة للظواهر السياسية ومن ذلك: أن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية وأن الدولة لها أعمار طبيعة كما للأشخاص، وأن المغلوب مولع أبداً بالاعتداء بالغالب.

**ثالثاً:** من خلال استقراء مؤلفات هذا المنهج نلاحظ اعتبار المآلات ومراعاة نتائج التصرفات في عرض أحكام السياسة.

**رابعاً:** من خصائص هذا المنهج بيان طرق التربية والتعليم مع ذكر خصائص كل طريقة.

**خامساً:** من خصائص هذا المنهج عرض الأدلة من الكتاب والسنة في المسألة، ثم عرض دراسة النصوص الشرعية، وإيضاح المقاصد والحكم التي تشتمل عليها والترجيح وفق ذلك، ومن الأمثلة على ذلك ما رجحه ابن خلدون في اشتراط القرشية وقد نوقش في ذلك ولكننا نعرض هنا لخصائص هذا المنهج.

**سادساً:** من خصائص هذا المنهج نقد الأخبار عن طريق مناقشة الحادثة وعرضها على أصول العادة وقواعد السياسة وعدم الاكتفاء على مجرد النقل.

### **ثامناً: ضوابط العمل بأحكام السياسة الشرعية:**

1- لم تنص الشريعة الإسلامية تحديداً وتفصيلاً على كل الأمور المتعلقة بسياسة الدولة وتدير شؤون الرعية، وهذا ليس تقصيراً أو قصوراً منها، وإنما لوجود مصالح متغيرة بتغير الزمان والمكان، وتغير الظروف والأحوال، فأعطى الشرع للمؤسسات الشرعية وللأئمة ونوابهم بصفتهم أمناء على الأمة ومستخلفين على الرعية، سلطات تقديرية واسعة لتحقيق هذه المصالح التي لم يرد بشأنها نصوص تفصيلية.

2- إن أحكام السياسة الشرعية يجب أن تكون مشمولة بدائرة الشريعة الربانية، ومنبثقة من الأحكام التبليغية التي تلقاها النبي ﷺ عن ربه بحكم كونه نبياً مرسلًا إلى الناس.

3- أعطى الشارع الحكيم إمام المسلمين أو من ينوب عنهم مرونة في اتخاذ ما يراه من التدابير اللازمة لرعاية شؤون المسلمين على مقتضى روح الشريعة ومقاصدها العامة ومبادئها وقيمها العليا التي تكمن وراء الصيغ والنصوص، مع الاستهداء بمعايير سد الذرائع وفتحها والاستحسان والاستصلاح ومراعاة الأولويات والموازنة بين المقاصد، والموائمة بين الواقع والمبادئ قدر الإمكان، وإشراك أهل الخبرة والاختصاص فيما يتخذ من أمرها، ولا يعوقها عائق عن الأخذ بأسباب التقدم والارتقاء ومواكبة متطلبات العصر، ومواجهة مختلف التحديات.

4- وتأسيساً على ما سبق، فإن هذه الأحكام السياسية، وبما تحملها من معايير شرعية، تعتبر أحكاماً ملزمة، لا يجوز لأحد مخالفتها، ولا التحايل عليها، تعبدًا لله تعالى، وامتنثالاً لأمره، لا لمجرد الخوف من السلطان: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ). وإن كان هذا لا يمنع الأفراد والمؤسسات من توجيه النقد البناء والنصيحة الخالصة إذا بدا في هذه الأحكام خطأ أو انحراف.

#### 5- الميدان الأساس للأحكام السياسية يتمثل في مجالين:

**الأول: الأمور المباحة في الأصل والتي لم يرد فيها نص تشريعي يدل على حرمتها أو وجوبها بشكل دائم، مما يسمح لولي الأمر بإعطائها صفة ثانوية بالمنع فيها أو الأمر بها في ضوء المصلحة، وهذه ترتبط عادة بمصالح جزئية تملئها ظروف وأحوال خاصة، وتكون عرضة للتغيير باختلاف وجه المصلحة فيها، ولكن يجب أن تبقى في الإطار الثابت، وهو تحقيق مصلحة الرعية التي يقدرها الإمام أو المؤسسات المفوضة؛ لأن تصرف الإمام، أيا كان، من جهة الفقه الإسلامي، منوطة بمصالح الرعية، ومن القواعد الفقهية الكلية المعروفة، قاعدة: «تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة».**

**المجال الثاني: الأمور التي وردت فيها نصوص عامة تحتل الاجتهاد والتأويل أو التخصيص والتقييد أو التعدد في أشكال التطبيق، عند تنزيلها على الواقع المشخص، أو الارتباط بأعراف وعلل متغيرة يلاحظها ويستنبطها أولو الخبرة والاجتهاد والذين يستعين بهم الإمام أو المؤسسات الشرعية القائمة. أما المصالح الكلية الثابتة التي دلت عليها نصوص قاطعة، أو انعقد عليها الإجماع، مثل المحافظة على الدين وإقامة أركانه وتوفير الأمن والاستقرار وما إلى ذلك، فهذه وأمثالها لا بد للسياسة أن تتأطر بها، ولا يجوز لها تخطيها وتغييرها مهما ذكر.**

**6- إن السياسة الشرعية منوطة بالإمام وبنوابه أو بالمؤسسات الشرعية كل في مجال اختصاصه، لأنها أحكام أنيطت بأسباب ومصالح أساسية لا يجوز أن يقدرها وينظر فيها إلا من له الاختصاص بمقتضى المواثيق المبرمة؛ لأنها تتعلق بمعالجة السياسة العامة للمسلمين وتحقيق صوالحهم، وتحديد النظم العامة للدولة الإسلامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإبرام المعاهدات وتوزيع الإقطاعات، وتنظيم العلاقة مع الأمم والجماعات الأخرى في مختلف حالات السلم والحرب .**

ومثل هذه الأمور، ذات الوجوه المتعددة، لا يجوز إبرامها إلا ممن كانت له عهدة السياسة العامة للدولة، وهو الإمام الأعلى أو المؤسسات القائمة ذات الاختصاص، بما تتحمل من مسؤولية، وتملك من سلطة وإمكانات ودراية، نظراً لخطورتها واتساع نطاق آثارها من خير وشر، ولو تركت للأفراد لثارت النزاعات، وتدخلت الأهواء، وتعددت السلطات، وعمت الفوضى.